أرقام معبرة عن مدى عنايتنا بالطبقات المختلفة

بلغ مجموع ما أنفقته الدولة على «تسوية الديون العقارية» منذ سنوات قليلة أربعة عشر مليونًا من الجنيهات، دفعت كلها لخزائن البنوك والشركات العقارية لإنقاذ مدينيهم من كبار الملاك الذين دعتهم الأزمة مرة كما دعاهم سوء التصرف أو الإسراف مرات إلى الاقتراض على أطيانهم من هذه الشركات والبنوك، ثم عجزوا عن أداء دينهم في مواعيده حتى أشرفت أملاكهم على الضياع، ويأتوا مهددين بنزع الملكية.

وعندئذ هدتهم الحاجة الملحة إلى حيلة بارعة، وهي أن ينادوا بالخطر على ثروة البلاد العقارية التي توشك أن تتسرب إلى أيدي الأجانب، واستصرخوا الحكومة أن تتدخل لإنقاذ ما أسموه «ثروة البلاد» واستطاعوا بفضل نفوذهم الشخصي ونفوذهم المالي أن يقنعوا الحكومة والبرلمان بدعواهم، فكان أن أنفقت هذه الملايين!

هذه هي القصة باختصار، بل هذه بعض فصول القصة، فما تزال فصولها تمثل وسنظل في دور التمثيل ما دامت الحكومة ماضية في «تسوية» هذه الديون، التي تتجدد كل يوم، ويعتمد المدينون عليها فلا يؤدون ديونهم غلا بالقدر الذي يسمح بأن تشملهم التسويات، ولا يزال ملاك جدد يقعون فيما وقع فيه المدينون السابقون اعتمادًا على هذه التسويات!

والآن فلننظر: كم عدد المصريين الذين انتفعوا أو ينتفعون بهذه التسوية؟

يبلغ عدد الملاك في مصر ٢.٤٤٦.٠٠٠ من مجموع تعداد المصريين بنسبة ١٥% من السكان بينما هناك ١٣.٤٦٤,٥٢٥ لا يملكون شيئًا من الثروة العقارية، وتبلغ مساحة الأرض المنزرعة خمسة ملايين ونصف مليون من الافدنة منها ٢.٣٠٤.٧٦٠ يملكها ١٢.٥١١ بينما هنالك ١.٧٨٠.٠٠٠ لا يملكون أكثر من ٧٠٠.٠٠٠ فدان بواقع ثلث فدان لكل منهم.

ومعلوم أن الذين يستدينون من البنوك والشركات، والذين ينتفعون بالتسويات ليسوا من هؤلاء الذين يملكون أقل من فدان ولا من الذين يملكون فدانًا أو أكثر إلى خمسين فدانًا، فالمدينون جميعًا من أصحاب الثروات الكبيرة التي تتجاوز هذا الرقم وهؤلاء الذين يتجاوزونه لا يزيد عددهم عن ثلاثة عشر ألفًا، وليسوا جميعًا ممن تتناولهم التسويات، بل الواقع أن عدد هؤلاء لا يكاد يتجاوز الألف، وهم الذين أنفقت عليهم الدولة أربعة عشر مليونًا من الجنيهات!

فكم مليونًا أنفقت على الملايين الكثيرة من أصحاب الملكيات الصغيرة وممن لا يملكون شيئًا؟ كم مليونًا أرصدت للخدمة الاجتماعية التي ينتفع بها من هم في أشد الحاجة إليها من العمال الزراعيين والعمال الصناعيين، ومن الأطفال المشردين والعجزة والمرضى وسائر الطبقات التي تقاسي الأمرين في مواجهة مطالب الحياة الضرورية، وتفتقر أشد الافتقار إلى هذه «الخدمة الاجتماعية» في جميع مرافق الحياة؟

لقد عجزت ميزانية الدولة عن تخصيص مليون واحد من الجنيهات لإنشاء المراكز الاجتماعية التي جاءت التجارب الأولى في خلال عام واحد شاهدة بصلاحيتها وبضرورتها، والتي أنتجت في هذه المدة القصيرة إنتاجًا ملموسًا في التخفيف من قسوة الظروف المحيطة بالريف، والتي أقبل عليها الريفيون أنفسهم بالتبرعات لإنشائها بعد ما لمسوا فائدتها في الدائرة الصغيرة التي سمحت بها الميزانية!

ولقد عجزت الميزانية من قبل ولا تزال عاجزة عن تخصيص مليون واحد من الجنيهات للوحدات الصحية التي قامت وزارة الصحة بإنشائها، والتي حملت إلى الريف المنبوذ بعض وسائل الوقاية والعلاج، وبعض الثقافة الصحية مع عقاقير الدواء، والتي كانت كفيلة لو عممت في كل مكان أن تنقذ البلد من الخسارة التي لا تعوض في الأرواح وفي قوة الإنتاج.

ولقد عجزت الميزانية عن تقديم أربعة ملايين من الجنيهات لتوفير المياه النقية لأربعة عشر مليونًا من السكان في الريف بعد ما ثبت أن المياه الراكدة التي يشربونها معناها البلهارسيا والإنكلستوما والإسكارس والدوسنتاريا وحفنة من الأمراض المتوطنة التي تهد الحيل، وتقصف الأجل، وتضيع على البلاد أكثر من خمسين في المائة من قوة الإنتاج أي نحو خمسين مليونًا من الجنيهات كل عام!

ولقد عجزت الميزانية عن تخصيص مليون واحد من الجنيهات لإطعام مليون من تلامذة المدارس الإلزامية، بعد ما ثبت أن الملايين الكثيرة التي تنفق على تعليمهم هي ملايين ضائعة، لأن حالتهم الصحية تمنعهم من الاستفادة مما يلقى عليهم من الدروس وتحرمهم لذة الصحة وتخرجهم من المدارس أشباحًا هزيلة، وإن جنيهًا واحدً في العام كفيل بأن يرد لكل طفل من هؤلاء صحته وقوته ويمكنه من الانتفاع بالمدرسة والانتفاع بالحياة!

ولقد عجزت الميزانية عن تخصيص مليون من الجنيهات للإنفاق على شؤون الوقاية من الغارات الجوية لحفظ ملايين الأرواح ولبث بذور الطمأنينة في النفوس، ولم تكد مسائل الوقاية تتحرك وتنهض إلا بعد التبرع الإنجليزي بهذا المليون الذي عجزت الخزانة عن تدبيره!

ولكن هذه الميزانية التي لم تستطع تخصيص مليون لهذا الشأن أو مليون لذاك ينتفع به الملايين من السكان، استطاعت –بقدرة قادر– أن تخصص أربعة عشر مليونًا كاملة للتسويات العقارية ينتفع بها عدد لا يتجاوز الألف من الملاك، بحجة المحافظة على «ثروة البلاد العقارية» من التسرب والضيع.

وليس هذا غلا نموذجًا لما ينفق في كل اتجاه، فالنسبة محفوظة بين الأربعة عشر مليونًا التي تستطيعها الميزانية والمليون الذي لا تستطيعه، النسبة محفوظة دائمًا فيما ينفق على وسائل الزينة والترف وما لا ينفق على وسائل الإنشاء والتعمير، تجدها محفوظة بين ما ينفق على تزيين الأحياء الراقية لتزيد رقيًا وجمالاً ورفاهية وبين ما لا ينفق على الأحياء الوطنية المحتاجة إلى الشمس والهواء لتتنفس بشيء من الحرية.

وتجدها فيما ينفق على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي الذي تنتفع به قلة قليلة بالقياس إلى مجموع السكان، وبين ما لا ينفق على التعليم الإلزامي لرفع مستواه وتوفير وسائل الانتفاع به في أوساط الفقراء الذين هم الملايين الكثيرة في الأرياف!!

وتجدها فيما ينفق على السيارات الفخمة وأثاث الغرف الديوانية لمجرد الزينة والفخمة ونفخة الحكم، وبين ما لا ينفق على سيارات الوحدات الصحية وأثاث المستشفيات المجانية التي تؤدي الخدمات للألوف العاجزين عن نفقات العلاج، وعن الانتقال إلى المراكز البعيدة التي تضم المستشفيات!!

وتجدها فيما ينفق على المآدب والحفلات والسياحات للتظاهر والرفاهية والاستمتاع الفردي، وبين ما لا ينفق على مطاعم الشعب وعلى الخدمات الاجتماعية للمشردين والمشردات والعجزة والعاجزات، وسائر الطبقات التي تخصص لها الأمم الراقية أرقامًا عالية في ميزانيتها الحكومية والشعبية كل عام!!

وتجدها فيما ينفق على الألوف من الموظفين، بل على المئات المحظوظين منهم إذ أن غالبيتهم من الصغار الذين لا تكاد مرتباتهم تكفيهم مع نمو عائلاتهم المطرد، وبين ما لا ينفق على مليون من العمال الصناعيين وثلاثة ملايين من العمال الزراعيين لتوفير بعض الضمانات الاجتماعية لهم في حياتهم ولأطفالهم ولنسائهم، حتى لا يضطروا إلى التسول أو التشرد أو الإجرام!!

وتجدها كذلك في كل ناحية من نواحي الحياة المصرية، وكل مرفق من المرافق العامة؛ ففي كل مكان ينطبق المعنى الظاهر –لا الحقيقي– لقول الإنجيل: «الذي له يعطى ويزاد والذي ليس له يؤخذ منه ما معه!»، وقد رأينا في آخر الزمان أن عددًا من علاوات صغار الموظفين يحذف ويؤجل لتوفير علاوات ضخمة لبعض الكبار، وأن درجات تاسعة وثامنة وسابعة تلغى من الميزانيات لتوفير درجات أولى وثانية لبعض المحظوظين، وهذا تطبيق كامل للمعنى الظاهري لآية الإنجيل!

* * *

وقد كان هذا كله مفهومًا يوم كانت الطبقة الحاكمة والطبقة المثرية من جنس آخر غير الجنس المصري، يوم كان الحكام والملاك من السادة المترفين والمحكومين والأجراء من الفلاحين والعبيد، ويوم كان هؤلاء السادة يعنون بمصالحهم ومرافقهم ووسائل رفاهيتهم، مهملين مصالح العبيد وضرورياتهم، هؤلاء العبيد الذين كان مطلوبًا منهم أن يشتغلوا كما تشتغل الحيوانات ليأتوا لسادتهم بالمال الذي ينفقونه على الترف والزينة.

كان هذا مفهومًا يوم كان السادة ينظرون إلى المصريين من أعلى فيرونهم يدبون على الأرض كما تدب السوائم والحشرات والهوام، فيضحكون عليهم ويتفرجون بالضنى الذي يصيبهم، والعرق الذي يهطل من أجسادهم، فإذا أعجبهم المنظر تفضلوا عليهم «بالبقشيش» و«بالإكراميات» ليزيدوا في سرورهم من جديد!

أما اليوم فقد تغيرت الحال، وأصبحت الهيئة الحاكمة من أبناء أولئك الفلاحين، فيجب أن تتغير هذه العقلية القديمة، وأن تعدل هذه الأوضاع الشاذة، وأن ترد إلى الشعب، إلى هذه الملايين الكثيرة بعض حقوقها، وأن تبذل لها بعض الرعاية الواجبة للشعوب مصدر السلطات.

وهذا يقتضي أن تقوم الحياة في مصر على دعامتين أساسيتين، تنهض الميزانية العامة عليهما، ويتجه التفكير إلى تقويتهما، وتتجه السياسة العامة وجهتهما، هاتان الدعامتان هما:

أولًا– توزيع التكاليف العامة بنسبة الثروة، فالثروة الصغيرة تنهض بعبء صغير والثروة الكبيرة تنهض بعبء كبير، كما يقع في جميع بلاد العالم المتمدن، ولا سيما البلاد الديمقراطية التي نزعم أننا نأخذ بوسائلها في نظامنا الديمقراطي.

ثانيًا– توزيع الإنفاق بنسبة عدد المنتفعين به، بحيث لا تضن الميزانية الحكومية والشعبية على الملايين الكثيرة بمليون من الجنيهات، وتجود على مصالح الآحاد والعشرات بالملايين الضخمة، وهناك بالذات أربعة ملايين من عمال الزراعة والصناعة وبضعة آلاف من العجزة والمرضى والمشردين، في مقدمة من يستحقون السخاء في الإنفاق على تحسين حالهم وتيسير وسائل الحياة الكريمة لهم.

ويجب أن يرسخ في أذهاننا أن الديمقراطية السياسية أولى خطوات الديمقراطية وأن هناك خطوات تالية لها لا تتم إلا بها، تلك هي الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتم الديمقراطية الاقتصادية إلا بتوزيع التكاليف وتوزيع النفقات على النحو الذي أشرنا إليه في الفقرتين السابقتين، ولا تتم الديمقراطية الاجتماعية غلا بتحقيق الديمقراطية الاقتصادية.

وإلا فأية فائدة في النص على أن جميع المصريين متساوون أمام القانون، إذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تحقق هذه المساواة؟

وأية مساواة تتحقق بين من يملك المال والصحة والعلم، وبين من لا يملك شيئًا منها وهي عدة النضال في هذه الحياة؟ كيف تتيح فرص النجاح في الحياة للجميع –وذلك معنى المساواة الديمقراطية– إذا أعطيت أحد المتنافسين كل وسائل النجاح وحرمت الآخر منها جميعًا؟ بل كيف تكفل مجرد المساواة القانونية بين متخاصمين يملك أحدهما المال لتوكيل محام واستحضار مستندات كما يملك العلم لضمان حسن التصرف ودقة الأداء، وأحدهما لا يملك المال ولا العلم، ولا يستطيع إبراز حقه أمام القضاء؟

إن الديمقراطية السياسية تغدو حبرًا على ورقة ما لم تتبعها الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية في معترك الحياة، ومصر الناشئة في حاجة إلى تعديل الأوضاع التي خلفتها له القرون والأجيال.

* * *

ونعود إلى قصة «التسويات العقارية» فنرى أنه لابد من العدول عن هذه السياسة، وإذا كانت هناك خشية من تسرب العقارات إلى أيد أجنبية، فيجب سن قانون يمنع تملك الأجانب للعقار كما هو حاصل في بلاد كثيرة، ولا زلت أذكر أن محاولة شراء «بيوت هاوس» في لندن لتكون دار المفوضية المصرية لاقت عقبات كثيرة بسبب مثل هذا القانون.

فلن يعترض أحد إذن من الأجانب على سن قانون له نظائر وأشباه في مختلف بلاد العالم المتمدن ويكفي أن توجد الضمانات الكافية لسداد الديون من ريع هذه العقارات كما هو الحال في الأوقاف.

لقد كانت هذه الأربعة عشر مليونًا من الجنيهات كافية لاستخراج الكهرباء من خزان أسوان ولتوفير كميات ضخمة من المياه ببناء خزانات جديدة، ولتحسين وسائل الري والصرف في جميع أنحاء المملكة، وهذه الأعمال الثلاثة الضخمة كانت كفيلة بزيادة الأراضي المنزرعة وإصلاح الأراضي الرديئة بما يعادل نحو مليونين من الافدنة.

فهل استطاعت هذه التسويات أن ترد لمصر مليونين من الأراضي الزراعية؟ كلا ولا شك' فما تزال عشرات الألوف من الأفدنة مرهونة، وما تزال الديون باقية، ولا تزال تجدد من ناحية كلما سويت من ناحية كساقية جحا المشهورة.

فالعامل الاقتصادي وحده كان يقتضي إنفاق هذه الملايين في وجوه أخرى أهم وأنفع للبلاد والتي تعاني من ضيق المجال الزراعي والصناعي أزمة تهددها بتضخم السكان وعدم كفاية الثروة لإعالتهم في الوقت الذي لا مهجر لهم ولا مستعمرات!

ولكن الدولة لن تسير في الطريق القويم إلا يوم أن تتخلص من العقلية القديمة: عقلية السادة والعبيد، أو عقلية: «الذي له يعطى ويزاد والذي ليس له يؤخذ منه ما معه» وهي السائدة الآن كما كانت منذ أجيال[1].

---

(١) مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤٢/٤.